

مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

١٤ إبريل ٢٠١٦

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا الخامس والتسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٦ برئاسة السيد موريسيو كارديناس، وزير المالية والاقتصاد العام في كولومبيا؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد عبد العزيز محمد، وزير المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد رافي كاروناناياكي، وزير المالية في سري لانكا.

٢- ونتوجه بالتهنئة للسيدة كريستين لاغارد على اختيارها لشغل منصب مدير عام الصندوق لفترة ولاية ثانية.

الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي

٣- لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي محدوداً، مع ازدياد مخاطر التطورات السلبية. ولا يزال النمو في الاقتصادات المتقدمة بطيئاً بينما يواصل انخفاضه في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي ما زالت تسهم بالجانب الأكبر من النمو العالمي. ولم يسفر الهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية عن آثار إيجابية على مستوى العالم، كما كان متوقفاً، فلا تزال بلداننا تعاني من ضعف الطلب العالمي، وضيق الأوضاع المالية، وزيادة تقلبات التدفقات الرأسمالية، وتصاعد التحديات الأمنية. وقد نتسبب هذه التيارات المعاكسة في تراجع توقعاتنا للنمو ومساهمتنا في النمو العالمي.

٤- وفي ظل هذا الواقع العالمي، لا تزال أولوياتنا تشمل إدارة الحيز الذي تتيحه لنا السياسات، وزيادة صلابة اقتصاداتنا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تحقيق نمو أعلى وأكثر توازناً وشمولاً. ومن الممكن أن تساهم مرونة أسعار الصرف، حسب مقتضى الحال، والاحتياطات الوقائية، لدى توافرها، في التخفيف من حدة تأثير الصدمات الخارجية. وسنواصل العمل على تقوية إصلاحاتنا المالية والهيكلية، ونظمتنا المالية، وفقاً لأولويات كل بلد، بهدف تنويع مصادر الاقتصاد في بلداننا، وتعزيز آفاق النمو، وزيادة فرص العمل والقدرة التنافسية والإنتاجية، إلى جانب تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية للتصدي لعدم المساواة والتخفيف من حدة الفقر.

٥- ونرحب بعمل الصندوق الجاري لتقوية النظام النقدي الدولي مع بذل الجهود في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: آليات منع وقوع الأزمات والتكيف معها حال وقوعها؛ والتعاون العالمي في القضايا والسياسات التي تؤثر على الاستقرار العالمي، بما في ذلك آثار انتقال التداعيات من الاقتصادات ذات الأهمية النظامية؛ وشبكة عالمية للأمان المالي ذات حجم كاف وأكثر تماسكاً. ونؤيد كذلك مراجعة الصندوق لوضع شبكة الأمان المالي العالمية، بما في ذلك كفاية موارد الصندوق ومجموعة أدواته

الإقراضية، وننتقل إلى تحديد خطوات مدروسة للمتابعة اللاحقة. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا لدعم السيولة وقت الحاجة بالقدر الكافي وعلى نحو محدد المسار. وننوه إلى إمكان زيادة التعاون وبدرجة أكثر فعالية بين مختلف طبقات شبكة الأمان المالي العالمية، وخاصة بين الصندوق وترتيبات التمويل الإقليمية. وندعو أيضا لبذل مزيد من الجهود من جانب الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى حول آليات دعم جهود البلدان في التكيف مع الهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية. ونرحب بانضمام اليونان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة. وننتقل إلى المناقشات المقرر إجراؤها حول احتمال تنفيذ جولة من تخصيص حقوق السحب خاصة كما نؤيد زيادة الجهود المبذولة لبحث إمكانية التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي.

٦- ونؤيد مواصلة إصلاح التنظيم المالي العالمي وتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكننا نؤكد ضرورة معالجة نتائجها غير المقصودة. وفي هذا الصدد، ندعو الصندوق والبنك الدولي وهيئات التنظيم المالي العالمية لاتخاذ تدابير مدروسة لمعالجة تراجع الأعمال المصرفية المراسلة، نتيجة إجراءات تخفيف المخاطر التي تمارسها البنوك العالمية، وذلك بهدف التخفيف من حدة الإقصاء المالي. فهذه الظاهرة التي قد تؤثر سلبا على أداء النظام المالي في البلدان المتأثرة، يمكنها تضيق فرص الحصول على الائتمان والخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج.

٧- ولتيسير عملية إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب وبصورة منظمة، نؤيد جهود الصندوق المستمرة لتشجيع استخدام شرطي المساواة والإجراء الجماعي المعززين في سياق إصدارات السندات السيادية. وننوه إلى الرصيد الكبير القائم من الديون السيادية الذي لا ينطوي على استخدام هذين الشرطين، ونؤيد بذل مزيد من الجهود للبحث عن حلول لمعالجة مشكلات الدائنين الممانعين المحتملة في مثل هذه المديونية. وفي نفس الوقت، نرحب بالجهود التي تبذلها الأرجنتين لإنهاء نزاعها مع الدائنين الممانعين والذي استمر لعقد كامل لكي تستعيد قدرتها على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية.

٨- ونواصل دعوة المؤسسات المالية الدولية لتوفير الدعم، بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي بشروط ميسرة من خارج المؤسسة الدولية للتنمية، إلى البلدان النامية التي تتحمل العبء الأكبر لأزمة اللاجئين والأزمة الأمنية، إلى جانب السكان النازحين داخليا. فهذه البلدان تقدم سلعة عامة عالمية باستضافة هؤلاء النازحين عنوة عن ديارهم. ونرحب بمبادرة "تسهيل التمويل الميسر" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من مبادرات مجموعة البنك الدولي، وندعو إلى تعميم مثل هذه الأدوات لدعم البلدان متوسطة الدخل الأخرى التي تمر بمثل هذه الأوضاع الحرجة، وبالشراكة مع أطراف أخرى. وندعو أيضا المؤسسات المالية الدولية لزيادة اهتمامها بآثار الهجرة، بما في ذلك الناجمة عن أسباب اقتصادية.

التمويل من أجل التنمية

٩- ونؤكد مجددا أهمية جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل أديس أبابا. ونرحب باتفاقية باريس التي تحدد مسؤوليتنا العالمية المشتركة لتحقيق النتائج المتوخاة في جدول أعمال المناخ والتنمية، مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها. وسيكون لتوافر التمويل بشروط ميسرة دور أساسي في تخفيض التكاليف المبدئية في مجال انبعاثات

غازات الدفيئة، والاستثمارات القادرة على تحمل آثار تغير المناخ، فضلا على التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. ونتطلع إلى خارطة طريق مدروسة تقدمها الاقتصادات المتقدمة لتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل دعم جهود تخفيف هذه المخاطر والتكيف معها في البلدان النامية، بالإضافة إلى دعم قوي في هذا الخصوص من "بنوك التنمية متعددة الأطراف". ونتطلع كذلك إلى التعجيل بإعادة تمويل صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية. ونواصل حث المجتمع الدولي على العمل مع البلدان الصغيرة متوسطة الدخل والبلدان التي تمر بأوضاع حرجة والمعرضة لمخاطر تغير المناخ، لزيادة قدرتها على الاستمرار في تحمل ديونها، بما في ذلك من خلال تعزيز فرص حصولها على التمويل الميسر. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ناجحة للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في مراكش بالمغرب في وقت لاحق من العام الجاري.

١٠- وينبغي أن تكون بنوك التنمية متعددة الأطراف شريكا قويا للبلدان النامية في "إدارة مخاطر الكوارث" لتمكينها من تحقيق أهداف "إطار سينداي" للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠. وندعو هذه البنوك إلى زيادة دعمها المالي للبلدان النامية وتيسير فرص حصولها على التكنولوجيات الجديدة. وعلى وجه العموم، ستؤدي مواصلة العمل في مجال "إدارة مخاطر الكوارث" إلى الحيلولة دون تسبب الكوارث في إضعاف القدرة على التقدم نحو تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

١١- وسيكون إجراء زيادة كافية وملائمة في الاستثمارات عالية الجودة في البنية التحتية المستدامة أمرا بالغ الأهمية في إنجاز جدول أعمال التنمية والمناخ والنمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى تعبئة مواردنا المحلية من خلال التعميق المالي، ندعو إلى زيادة الدعم من بنوك التنمية متعددة الأطراف عن طريق تقوية أطر السياسات والمؤسسات، وزيادة الإفراض، والاستعانة الفعالة بمراد القطاع الخاص. وننوه إلى الجهود الجارية من جانب بنوك التنمية متعددة الأطراف لتحقيق الاستخدام الأمثل لميزانياتها العمومية، مع تشجيع الحوار مع هيئات التصنيف الائتماني لدعم استخدام منهجيات أكثر كفاءة في تقييم القوة المالية لهذه البنوك. ونرحب بمنتهى البنية التحتية العالمي الافتتاحي المرتقب، وندعو إلى مزيد من الحوار المثمر لضمان توافر رأس المال الكافي لدى بنوك التنمية متعددة الأطراف.

١٢- ويمثل التعاون الضريبي الدولي الفعال عنصرا مكملا ضروريا لجهودنا من أجل تعبئة الموارد المحلية. وندعم بقوة مشاركة البلدان النامية على قدم المساواة في التنفيذ المنسق واسع النطاق لنتائج المشروع المشترك بين مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القواعد الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS). ونرحب بالمبادرة المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لبناء القدرات في مجال الإدارة الضريبية وندعو إلى تحديد خطوات عملية لكيفية مساهمة المؤسستين في دعم الجهود المبذولة لزيادة مشاركة البلدان النامية وتعزيز صوتها فيما يتعلق بالقضايا الضريبية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، نحث صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي على تكثيف دعمهما لمكافحة تدفقات التمويل غير المشروعة.

١٣- وسيظل التمويل الميسر مصدرا حيويا للتمويل في البلدان منخفضة الدخل. ونرحب بدعم الابتكار في إطار العملية الثامنة عشر لإعادة تمويل موارد المؤسسة الدولية للتنمية (أيضا ١٨) للاستفادة من تدفقات التمويل من كل المصادر الممكنة.

غير أننا نؤكد أنه رغم التمويل غير الميسر ضمن أدوات التمويل التي تستخدمها المؤسسة، فإن على المؤسسة ضمان توجيه قدر كاف من الموارد الميسرة لعملائها من البلدان الأفقر والأضعف، وتجنب تحميلهم التزامات بتكلفة أعلى. وينبغي أن تكون هذه الموارد إضافية وليست بديلا للمساهمات المقدمة من شركاء التنمية في ضوء الاتفاقات العالمية الطموحة حول "أهداف التنمية المستدامة"، و"اتفاقية باريس للأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ (COP21)"، و"اتفاقية سينداي". وندعو صندوق النقد الدولي إلى تكثيف الجهود لتعبئة موارد إضافية لتمويل "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" (PRGT) وإتاحة مزيد من المرونة بما يكفل استفادة البلدان منخفضة الدخل من موارد "حساب الموارد العامة". وبشكل أعم، نطلب تعزيز مشاركة المؤسسات المالية الدولية في جهود البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات وتعزيز الدعم الذي تقدمه لها، وخاصة عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية وتقديم الدعم المالي لزيادة الصلابة. وندعو البلدان المتقدمة للوفاء بالتزاماتها تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA). ونتطلع إلى زيادة مساهمات المانحين في عملية أيدا ١٨.

الحوكمة وإصلاح المؤسسات المالية الدولية

١٤- نرحب ببنفاذ إصلاحات الصندوق المتفق عليها عام ٢٠١٠ بشأن الحصص والحوكمة والتي حققت تقدما في تحويل نسبة من حصص الأعضاء إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وننوه إلى أن شوطا طويلا لا يزال باقيا في هذا المسار. وندعو إلى التنفيذ الكامل لإصلاحات الحوكمة المتفق عليها في ٢٠١٠، بما في ذلك الإصلاحات المعنية بالتمثيل في المجلس التنفيذي. ونتطلع إلى استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول موعد انعقاد الاجتماعات السنوية في عام ٢٠١٧، وإلى استحداث صيغة جديدة للحصص تؤدي إلى تحويل نسبة أخرى من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مع حماية حصص أفقر البلدان. ويجب أن تكون موازنة الحصص معبرة عن التزايد السريع في وزن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ولا ينبغي أن يكون ذلك على حساب غيرها من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وندعو إلى زيادة وزن إجمالي الناتج المحلي المقيس بتبادل القوى الشرائية عند تحديد الوزن الاقتصادي للبلدان. ونعرب عن دعمنا القوي والمستمر لأن يكون الصندوق مرتكزا على الحصص وأن تتوفر له الموارد الكافية. ونؤكد مجددا دعوتنا القائمة منذ وقت طويل لتخصيص مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي للصندوق، شريطة ألا يأتي ذلك على حساب مقاعد الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى.

١٥- وندعو إلى القيام بعملية إصلاح حصص المساهمين في البنك الدولي بما يعكس هدفه الأصلي والأساسي، كما أرسته مبادئ اسطنبول، وهو تعزيز صوت وتمثيل البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول بغية تقوية شرعية البنك ودعم فعاليته. وفي هذا السياق، ندعو إلى مراجعة حصص المساهمين في البنك الدولي لتحقيق زيادة مؤثرة في القوة التصويتية للبلدان النامية والاتجاه صوب المساواة في القوة التصويتية، مع حماية القوة التصويتية للبلدان الفقيرة الأصغر. وينبغي أن يكون الوزن الاقتصادي هو المكون الأساسي في الصيغة الجديدة بحيث يخصص له أكبر وزن ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، نطلب إعطاء وزن أكبر لإجمالي الناتج المحلي المرجح بتبادل القوى الشرائية عند تحديد الوزن الاقتصادي للبلدان الأعضاء في الصيغة الجديدة. ونحذر من الخروج بنتائج ارتدادية من شأنها تهديد المكاسب المحققة من الإصلاحات السابقة، كما نتطلع إلى عقد اتفاق بشأن الصيغة الديناميكية مع حلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦ والنظر في إجراء زيادة انتقائية وزيادة

عامّة لرأس المال بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧. كذلك ندعو البنك الدولي إلى تعزيز ركيزة تمثيل البلدان في مجلسه التنفيذي في سياق عملية الإصلاح المعنية بصوت البلدان الأعضاء.

١٦- ونتطلع إلى اعتماد البنك الدولي إطارا للضمانات البيئية والاجتماعية يكون قابلا للتطبيق وبسيطا وشفافا وواضح المسار، على أن يعطي دورا أكبر لاستخدام النظم القُطرية ولا يفرض عبئا مفرطا على البلدان المقترضة من حيث التكلفة والوقت، مع الحفاظ على أولوية أهدافها الإنمائية. وندعو البنك الدولي إلى تخصيص الموارد اللازمة في ميزانيته لتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ الإطار الجديد.

١٧- وأخيرا، نكرر دعوتنا إلى تعزيز الجهود الجارية لزيادة تمثيل مواطني المناطق والبلدان الأقل تمثيلا من خلال توظيفهم ودعم تدرجهم الوظيفي بغية تحقيق مستوى التمثيل الإقليمي المتوازن والتنوع بين الجنسين، بما في ذلك مناصب الإدارة، في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

مسائل أخرى

١٨- ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٦ في واشنطن، العاصمة.

قائمة المشاركين^١

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الخامس والتسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٦ برئاسة السيد موريسيو كارديناس، وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد عبد العزيز محمد، وزير المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد رافي كاروناناياكي، وزير المالية في سري لانكا.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع السابع بعد المئة لمنتدى مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠١٦، برئاسة السيد موريسيو كارديناس، وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا.

المجموعة الإفريقية: عبد الرحمن بن خلفه، الجزائر؛ موتومبو موانا نيمبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أداما كونييه، كوت ديفوار؛ سحلا ناصر، مصر؛ أحمد محمد، إثيوبيا؛ ريجيس إمبونغولت، غابون؛ سيث تيركبر، غانا؛ كيمي أديوسن، نيجيريا؛ برفين غوردان، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: ساباش غارغ، الهند؛ غلام علي كمياب، جمهورية إيران الإسلامية؛ آلان بيفاني، لبنان؛ سعيد أحمد، باكستان؛ سيزار بوريسما، الفلبين؛ ناندالال ويراسينغ، سري لانكا؛ مايا الشويري، الجمهورية العربية السورية.

مجموعة أمريكا اللاتينية: ألفونسو برات-غاي، الأرجنتين؛ أنتونيو سيلفيرا، البرازيل؛ ماريا أربيليز، كولومبيا؛ جوني غراماجو-ماروكين، غواتيمالا؛ رودريغو تورنت، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ موريس سويت، ترينيداد وتوباغو؛ أرماندو ليون، فنزويلا.

المراقبون: عبد الرحمن الحميضي، صندوق النقد العربي؛ أنجيل آريتا، المجلس النقدي لأمريكا الوسطى؛ بي غان، الصين؛ إينس بوسنتيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ألفارو إيفان هرنانديز، إكوادور؛ جان دويوا، هايتي؛ ستيفن بيرسي، منظمة العمل الدولية؛ سواسيل نازارا، إندونيسيا؛ سافاس ألباي، البنك الإسلامي للتنمية؛ محمد التعموتي، المغرب؛ فؤاد البسام، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ حجة الله غانمي فرد، منظمة أوبك؛ أحمد الغنام، المملكة العربية السعودية؛ يوفن لي، مركز الجنوب؛ مبارك المنصوري، الإمارات العربية المتحدة؛ موكيسا كيتوي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛

جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي؛

جين ليكون، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: ماريلو أوي، شيكاو زو، أليدا أويرا، لانا بليك

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: ماريا غويرا برادفورد، فيرونیکا سولا، أريك مايدن.

^١ حسب الحضور على طاولة المناقشات.